صور المشاركة السياسية للشباب ودورها في التنمية

Types of youth political participation and its role in development

فؤاد فاطمي فريد*

جامعة محمد بن أحمد ـ وهران2–(الجزائر)

fouadfatmi@yahoo.com

أ. د محمد حمداوي

جامعة عبد الحميد ابن باديس ـ مستغانم–(الجزائر)

h.alahmadi1357@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/27 تاريخ القبول للنشر: 2022/12/26 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص: *تعد المشاركة السّياسية معيارا لنمو النظام السّياسي، فهي مؤشر على ديمقراطيته وبتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي، بضمان مساهمتهم في عملية صنع السّياسات العامة والقرارات السّياسية والتأثير فيها، واختيار القادة السّياسيين، تغدو المشاركة السّياسية المظهر الرئيسي للديمقراطية. وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنّه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السّياسية واختيار القادة السّياسيين. فتحقيق الديمقراطية مرتبط بتحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السّياسات العامة للبلاد، وصنع القرارات، واتخاذها وتنفيذها.*

الكلمات المفتاحية: *المشاركة السياسية؛ التنمية؛ الشباب؛ الديمقراطية؛ النظام السياسي.*

Abstract: *Political participation is a criterion for the growth of the political system, as it is an indicator of its democracy. By encouraging it to strengthen the role of citizens within the framework of the political system, by ensuring their participation in the process of making public policies and political decisions and influencing them, and in choosing political leaders, political participation becomes the main aspect of democracy. On this basis, the democratic system is described as the system that allows the broadest meaningful participation of citizens, either directly or indirectly, in the process of making political decisions and selecting political leaders. Achieving democracy is linked to achieving a broader participation of the people in drawing up the country's general policies, making decisions, taking them and implementing them.*

Keywords: *political participation; development; Young; democracy; political system.*

* المؤلف المرسل

1.مقدّمة:

إنّ المشاركة السّياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، والممارسة الديمقراطية تتوقف على إتاحة فرص المشاركة السّياسية للمواطنين، والتي تعتبر من مبادئ تنمية المجتمع ومن خلالها يمكن أن يقوم الفرد بدور في الحياة السّياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن لكي يسهم في صياغة الأهداف وتحديدها، وذلك عبارة عن نشاط طوعي، أي أنه يكون برغبة منهم في القيام بهذا الدور، دون ضغط أو إجبار من جانب السّلطة، وفي هذه الحالة، يمكن القول بأنّ المشاركة السّياسية تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الجماعية تجاه الدولة، والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.

وعلى هذا الأساس، فإن المشاركة السياسية تتطلب، بالضرورة، توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها، بشكل يؤدي إلى رفع معدلات التنمية الشاملة. ومن هذه العوامل ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير. أضف إلى ذلك، زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها، حتى يتم لها تغطية أكبر مساحة ممكنة، فتنتشر في كل مكان وتدمج في ممارساتها كل نشاط، مع تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

وهنالك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية، حيث تتيح التنمية فرصا أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة، في الوقت الذي تسمح فيه المشاركة للجماهير بممارسة ضغوط على صانعي القرار، لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية. وترتبط المشاركة السياسية، في الغالب، بوجود النظام السياسي الذي يعرف درجة مرتفعة من المشاركة في مؤسساته المختلفة. فالمجتمع الذي تدار مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية وفقا للأسس الديمقراطية يفرض ظهور النظام السياسي الديمقراطي بمعناه الحقيقي والذي يعتمد على التعددية الحزبية، ويكفل تحقيق الاستقرار السياسي.

ولعل أهم تساؤل يثيره تناولنا لموضوع المشاركة السياسية الشبانية بالدراسة هو ذلك التساؤل المعقد الذي يطرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع المشاركة الفعلية للشباب الجزائري، في عملية رسم السّياسة العامة للبلاد، والتأثير في القرارات الحكومية لأجل الدفع بعجلة التنمية؟**

وللإجابة على هذه التساؤلات، قمنا بدراسة مجموعة من الصور المألوفة والمتاحة في الواقع السياسي الجزائري، والتي تصنف عموما إلى ثلاث مستويات، هي: الأنشطة القاعدية، الأنشطة الانتقالية، وأنشطة النضال السياسي.

أولا: الأنشطة القاعدية:

ويتضمن هذا المستوى من المشاركة أربع أنشطة هامة، متمثلة في التصويت، ومناقشة المواضيع السياسية، ومراسلة المسؤولين والصحافة، وحضور التجمعات السياسية العامة.

1- التصويت:

يعد التصويت في الانتخابات من أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، ويرتبط التصويت مباشرة بالديمقراطية التمثيلية، التي تعني أنّ الشعب يمارس السلطة من خلال ممثليه، فحتى يشارك الشعب في السلطة عليه أن يختار ممثليه، وهذا عن طريق الانتخابات التي تختلف نظمها وأنواعها من مجتمع لآخر. ولكنها تتفق جميعا على أنّ الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات (رئاسية أو نيابية أو جزئية) "هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية، و أنّ مجموع الأصوات المجمعة والتي تشكل الغالبية في التعبير عن إرادة الأمة.(ابراش، 2012،ص251).

فالانتخاب العام و الشامل يقوم بوظيفتين كبيرتين: "إعطاء المزيد من السلطة الشرعية لأولئك الذين يمارسون السلطة، وتنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة، بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز مشترك.(برو،1998، ص305) ويعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعا، حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء، مع خلاف في دلالته ودرجة تأثيره. فهو في الأنظمة الأولى آلية للمفاضلة بين المترشحين، واختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه ليس كذلك في الأنظمة التسلطية، إذ تعد الانتخابات هناك "أداة لمن هم في مواقع السلطة، يستخدمونها للدعاية وكسب التأييد والشرعية أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي، والتأثير في شؤون الحكم والسياسة من قبل الجماهير. و لهذا قد يعتبر الامتناع عن التصويت لونا من الاحتجاج الصامت(المنوفي،2006،ص314). وبالرغم من أنّ التصويت يعتبر أحد أهم القنوات التي تربط الفرد بالنظام السياسي، إلاّ أنّ الحكم على مدى فعالية وصدق الانتخابات كمعبر عن إرادة الأمة، وكتجسيد للمشاركة السياسية للمواطنين، يرتبط بطبيعة النظام السياسي وبمدى صدق توجهات الديمقراطية، وخصوصا انصياعه لما تفرزه صناديق الانتخابات وقبوله بمبدأ التناوب على السلطة، وأيضا مدى نزاهة هذه الانتخابات.

و يرى كل من ليبست S.M.Lipste وشونفلد Schonfeld وطوني Tonny أنّ التصويت، من حيث نجاعته و تأثيره الذي يحققه على مستوى النظام، "هو أهم وسيلة تمارس بها سيادة الشعب، وبالتالي أهم وسيلة للديمقراطية.(mayer,1992 ;p13) فالتصويت من منظور جماعي يعد أكثر أنشطة المشاركة السياسية تأثيرا، لأنّه يضع المواطنين كلهم في نفس المستوى، حيث يكون لأصوات المواطنين السلبيين، والمناضلين الناشطين نفس الوزن في تحديد نتيجة الاقتراع.

ولقد شهدت الفترة التي قصدناها بالدراسة في استبياننا (2012-2021) تسعة إقتراعات عامة، بداية من اقتراع 10 ماي 2012 وإجراء الإنتخابات التشريعية، ثم الانتخابات المحلية في 29 نوفمبر 2012. وبعدها جرت الانتخابات الرئاسية في 17 أفريل 2014، ليعود المواطنون إلى صناديق الاقتراع في 04 ماي من سنة 2017 للانتخابات التشريعية، ومنها إلى المحليات في 23 نوفمبر من نفس السنة، ثم الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019، ثم استفتاء التعديل الدستوري بتاريخ 01 نوفمبر 2020، لتأتي بعدها الانتخابات التشريعية في 12 جوان 2021، و بعدها الإنتخابات المحلية بتاريخ 27 نوفمبر 2021. وتشير الأرقام الرسمية، حول نسب المشاركة في هذه الانتخابات، إلى أنّ نشاط التصويت في الانتخابات متذبذب من حيث المشاركة،

ثم آخذ في الانخفاض تدريجيا في السنوات الأخيرة. والجدول التالي يبين لنا نسب المشاركة الوطنية في الانتخابات التي صاحبت الفترة المقصودة بالدراسة.

جدول رقم01: نسب المشاركة في الانتخابات بالجزائر(2012-2021)

الإقتراع	نسبة المشاركة %	
الانتخابات التشريعية 2012/05/10	43.14	
الانتخابات المحلية 2012/11/29	البلدية	44.26
	الولائية	42.99
الانتخابات الرئاسية 2014/04/17	51.7	
الانتخابات التشريعية 2017/05/04	38.25	
الانتخابات المحلية 2017/11/23	البلدية	46.83
	الولائية	44.96
الانتخابات الرئاسية 2019/12/12	39.8	
استفتاء تعديل الدستور 2020/11/01	23.7	
الانتخابات التشريعية 2021/06/12	23	
الانتخابات المحلية 2021/11/27	البلدية	36.58
	الولائية	34.76

المصدر: الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

هذه هي نسب المشاركة الوطنية في الانتخابات، والتي أعلنها المجلس الدستوري عقب كل انتخاب والمنشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. غير أنّ هذه الأرقام الرسمية، التي تعلنها وزارة الداخلية، قد تعرضت إلى حملة من التشكيك من قبل الكثير من الأوساط، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، والمترشحون المشاركون فيها، والصحافة المستقلة. ولم يشمل التشكيك الأرقام المتعلقة بمآل الانتخابات ونتائج الأصوات المعلنة لكل طرف فحسب، بل شملت كذلك الأرقام المتعلقة بنسب المشاركة، على اعتبار الرهانات المرتبطة بها. وفي مقابل هذه الأرقام والإحصائيات الرسمية، فإنّ ما حملته إجابات المبحوثين على السؤال المتعلق بالمشاركة في الانتخابات، كان مختلف عنها كثيرا، حيث تشير النسب إلى مشاركة قليلة في الاقتراعات التسعة المذكورة.

و الذي يمكن ملاحظته، هو أنّ نسبة المبحوثين الذين أكدّوا مشاركتهم في الانتخابات التشريعية لسنة 2012، لم تتجاوز 27.5%، فيما تبلغ النسبة الرسمية للمشاركة الوطنية 43.14%، وكانت أعلى نسبة مشاركة سجلت لدى المبحوثين، في الانتخابات التشريعية لسنة 2017، تقدر بـ 45%، في حين بلغت نسبة المشاركة الوطنية 38.25%. وتظل بذلك بعيدة عن النسب المتحصل عليها في جميع الانتخابات التي شملتها الدراسة.

جدول رقم 02: نسب مشاركة المبحوثين في الانتخابات (2012-2021)

الإقتراع	نسبة المشاركة %
الانتخابات التشريعية 2012/05/10	27.5
الانتخابات المحلية 2012/11/29	31.66
الانتخابات الرئاسية 2014/04/17	34.16
الانتخابات التشريعية 2017/05/04	40.66
الانتخابات المحلية 2017/11/23	43.83
الانتخابات الرئاسية 2019/12/12	45
استفتاء تعديل الدستور 2020/11/01	42.5
الانتخابات التشريعية 2021/06/12	23
الانتخابات المحلية 2021/11/27	41.16

و لا نعني بهذا أنّ أرقام ونتائج تحليل الاستمارة أصّح من نسب بيانات وزارة الداخلية، إلاّ أنّ نتائجنا لا تخلو من مدلول في إطار محلات التشكيك في صحة الأرقام الرسمية، وما يهمنا هنا، هو أنّ هذه الأرقام المتحصل عليها، تعبر عن مستوى المشاركة الانتخابية لعينة الدراسة. وتشير المقارنة بدراسات عديدة عن المشاركة الانتخابية، إلى وجود بعض العوامل التي تدفع الناخبين إلى التغيّب الانتخابي في الجزائر، وهي مرتبطة أساسا بتصور الناخبين للفعل الانتخابي ولقيمة المشاركة فيه، بالإضافة إلى أنّ تكرار استدعاء المواطن للقيام بالواجب الانتخابي بشكل مكثف، من شأنه أن يخمد إرادة المشاركة لديه.

2- مناقشة المواضيع السياسية:

ينتشر هذا النشاط بكثرة على مستوى الأنشطة القاعدية، كونه لا يحتاج إلى جهد كبير. بل لا يحتاج حتى إلى الإلمام بمعارف كبيرة حول الموضوع محل النقاش، لأنّ مثل هذه المناقشات في حد ذاتها، فرصة للمشاركين فيها للحصول على معلومات حول مواضيعها وحول الحياة العامة للبلاد، وتمكنهم من بناء آراء وتصورات بخصوص القضايا المطروحة للنقاش. كما أنّ هذا النشاط نادرا ما يرتبط بثنائية العقاب والثواب، التي تحكم السلوكات الإنسانية، فهو نشاط لا يجلب لصاحبه أية مشاكل، خاصة إذا بقي في إطار الجماعات الأولية (الأسرة، الأصدقاء، زملاء العمل...). ويصنف ميلبراث هذا النشاط، في قاعدة هرمه الخاص، بالمشاركة السياسية، في حين يعتبره كل من روش و ألتوف بعيدا عن العمل السياسي الفعّال، حيث يتم النقاش حول مختلف المواضيع السياسية المتعلقة بالراهن السياسي للأفراد أو بالحديث عن السياسة عموما بطريقة غير رسمية. ويندرج هذا النشاط ضمن الاهتمام السياسي المرتبط بمتابعة القضايا العامة و على فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية، من خلال الدائرة الضيقة لانتمائهم، و تزداد وقت الأزمات أو

في أثناء الحملات الانتخابية. و في هذا الإطار، يوضح لنا الجدول رقم03، والمتعلق بإجابات المبحوثين، حول السؤال المرتبط بمناقشتهم للمواضيع السياسية، والأطر التي تدور فيها المناقشة، ويقدم لنا النسب التالية:

جدول رقم03: مناقشة المبحوثين للقضايا السياسية وإطار مناقشتها

مناقشة المواضيع السياسية			إطار المناقشة			
الإجابات	التكرار	النسبة%	الأسرة	زملاء الدراسة و العمل	الأصدقاء	في إطار نقاش عام
نعم	92	%76	14	30	40	08
لا	28	%23				
المجموع	120	%100				

نلاحظ، من خلال النتائج المتحصل عليها، أنّ أغلبية المبحوثين يتناقشون في المواضيع السياسية (%76) و يعد وسط الأصدقاء، و زملاء الدراسة و العمل من أنسب الأطر أو الفضاءات لطرح المواضيع السياسية و مناقشتها لدى مبحوثينا، إذ يتناقش 40 منهم مع الأصدقاء، و كذلك 30 منهم مع زملاء الدراسة و العمل. كما تمثل الأسرة فضاء للنقاشات السياسية عند 14 من المبحوثين، فيما لا يمثل الإطار العام، أي في إطار المناقشة مع أناس درجة ارتباط المبحوث معهم قليلة. و ليست النقاشات، خلال التجمعات أو الملتقيات والندوات، اختيارا مقبولا سوى لدى 08 من المبحوثين. و يعود سبب النقاش و إطار مناقشته كذلك، إلى عامل الحضور القوي للسياسي في حياة الجزائريين، بالنظر إلى كثرة المواعيد السياسية، و التحولات السريعة التي عاشها المجتمع الجزائري و الأوضاع التي يشهدها و كذا النقاشات التي تثار في الفضاءات العمومية وفي وسائل الإعلام على الخصوص. و يربط **كمال المنوفي** "النقاشات غير الرسمية بطبيعة الأزمات و القضايا المطروحة على الساحة (المنوفي،1998،ص344) وكل هذا يجعل السياسة محورا حتى لدردشة الأصدقاء أو أفراد الأسرة.

3- مراسلة المسؤولين و الصحافة:

تعد ممارسة المواطن لهذا النوع من النشاط، تعبيرا صادقا عن مدى الاهتمام بالسياسة والشؤون العامة. فإذا كان النقاش حول مواضيع سياسية، يعطي للفرد الفرصة لبناء و تقديم آرائه ووجهات نظره، في مختلف القضايا التي تطبع الساحة، كما تساعده على تكوين تصورات بخصوص القضايا المطروحة للنقاش. فإنّ مراسلة المسئولين أو الصحافة، للإدلاء بالرأي في المواضيع المطروحة، أو حتى لطرح قضية عامة مهما كانت، يعد من صور المشاركة السياسية الفعّالة. هذا وتستلزم المبادئ الديمقراطية بقاء قنوات الاتصال مفتوحة، بين الحكام و المحكومين، على محور عمودي بين مستويات مختلفة، يعد فيها الاتصال الصاعد من عامة الشعب، إلى الفئات الأقرب، إلى مركز صناعة القرار، جزءا لا يتجزأ من المشاركة

السياسية. ذلك أنه، يمكن للمواطن البسيط أن يراسل المسؤول المحلي، على مستوى الحي أو البلدية أو أي هيئة محلية و كذا المسئولين المركزيين والنواب البرلمانيين، على اعتبار أنّهم مكلفين بنقل انشغالات من يمثلوهم إلى هيئات صناعة القرار.

وتظهر أرقام الجدول أدناه، الذي يوضح إجابات المبحوثين على السؤال المتعلق بمراسلة المسئولين، والهيئات الرسمية والصحافة، حول مواضيع عامة، أنّ هذا النشاط قليل الممارسة، حيث بلغت نسبة الذين لم يسبق لهم أن راسلوا، بخصوص الشؤون العامة 75% من مجموع المبحوثين، في حين لم يتعد من سبق لهم أن راسلوا بخصوص شكوى حول موضوع عام 10، وللاستفسار حول قضية عامة 08 مبحوثين، و05 مبحوثين مجموع من كانت لهم مراسلات للاعتراض على قرار معين. وبلغت نسبة من أرسلوا مواضيع، لتنشر في الصحافة 07 من مجموع الممارسين لهذا النوع من النشاط، بالرغم من تخصيص أغلب الصحف الجزائرية صفحات كاملة تمثل الوسيط، بين المواطن وكبار المسئولين والهيئات الرسمية. وإذا كانت تأخذ في معظمها صيغة بريد القراء، فهي أحيانا تكون مجالا ليس لطرح التظلمات والشكاوي فقط، وإنّما هي كذلك مجال لتقديم الآراء ووجهات النظر في شتى المواضيع.

جدول رقم 04: مراسلة المبحوثين للمسئولين والهيئات الرسمية والصحافة

مراسلة المسؤولين و الصحافة			طبيعة موضوع المراسلة			
الإجابات	التكرار	النسبة%	شكوى حول موضوع عام	استفسار حول قضية عامة	اعتراض على قرار معين	مقال صحفي
نعم	30	%25	10	08	05	07
لا	90	%75				
المجموع	120	%100				

و يرجع هذا الإحجام للمواطنين، عن مراسلة المسئولين و الهيئات الرسمية، إلى معرفتهم المسبقة بعدم الرّد على مراسلاتهم و عدم أخذها بعين الاعتبار، وربما حتى عدم وصولها إلى الهيئة أو المسئول الذي أرسلت إليه. كما يعود إحجام المواطنين عن استخدام الفضاءات الصحفية، للمساهمة في النقاشات العامة، أو تقديم شكاوي واستفسارات، إلى القدر الذي تتطلبه كتابة موضوع تتوفر فيه شروط النشر، وكذا المجهود الذي على الفرد القيام به من أجل تحقيق ذلك، إضافة إلى التصور الذي يبنيه الأفراد حول هذه الصفحات وصحفها والجدوى الذي تمثله.

4- حضور التجمعات السياسية العامة:

إنّ التجمعات والندوات السياسية العامة، التي تنظمها مختلف الهيئات، من أحزاب ومنظمات سياسية وغير سياسية، تعد فضاء للتنشئة السياسية. فهي خلال الحملات الانتخابية تعتبر مجالا لشرح البرامج السياسية للمرشحين وتقديم وجهات نظر الأحزاب والجمعيات، حول مختلف المواضيع والقضايا

التي تشغل بال المواطن وتهمه. كما أنها تمكنه من الاتصال بالقادة السياسيين والمرشحين لتمثيله أو تمثيل من ينوب عنهم.

ويتضح لنا من تحليل إجابات أفراد العينة، عن السؤال حول ما إذا كانوا قد سبق لهم حضور تجمعات سياسية عامة أم لا، أنّ نسبتها لا تفوق نسبة الإجابة على السؤال السابق (مراسلة المسئولين والهيئات الرسمية والصحافة) إلاّ بقليل، إذ تمثل ما نسبته 25% للذين يحضرون التجمعات السياسية العامة. كما أنّها لا تعكس بالضرورة ارتفاع نسبة مناقشة المواضيع السياسية لدى المبحوثين (76%)، وذلك راجع إلى العدد الهائل من التجمعات السياسية، التي تنظم في أكثر من مكان داخل التراب الوطني، خصوصا وأنّ التجمعات هذه، تشكل أكثر الوسائل والآليات المستخدمة في الحملات الانتخابية، التي عرفت منها الجزائر عددا لا بأس به، منذ انطلاق مسار التعددية الحزبية. وما الجدول التالي إلاّ خلاصة للنتائج المتعلقة بهذا النوع من النشاط الخاص بالمبحوثين:

جدول رقم 05 : حضور المبحوثين لتجمعات سياسية

حضور تجمع سياسي	التكرار	النسبة%
نعم	30	25
لا	90	75
المجموع	120	%100

ثانيا: الأنشطة الانتقالية:

ويتضمن هذا المستوى من المشاركة نشاطين هامين، يتمثلان في المساهمة في حملات انتخابية، والاندماج في التنظيمات الشبه سياسية.

1- المساهمة في حملة انتخابية:

تمثل المشاركة في الحملات الانتخابية امتدادا للمشاركة في الانتخابات، بما يتجاوز حدود التصويت، ويشتمل هذا الأمر على مجموعة من النشاطات السياسية المتنوعة، كالعمل لصالح حزب أو مرشح، وحضور اجتماعات الحملة الانتخابية، وإقناع الآخرين بطريقة التصويت، والانتساب إلى حزب أو منظمة سياسية، بالإضافة إلى أشكال النشاط الحزبي الأخرى، التي تجري خلال الانتخابات وبينها. و يلتزم القليل من المواطنين بالمشاركة في الحملات الانتخابية لأنّ الأمر يتطلب أكثر من مجرد الإدلاء بالصوت. وتتطلب نشاطات الحملة الانتخابية المزيد من المبادرة، وتحتاج بخصوص هذه المشاركة، إلى تنسيق كبير مع الآخرين. وكنتيجة للجهد المضاف، يمارس هذا الشكل من المشاركة المزيد من التأثير على المواطن، وينقل من المعلومات ما يزيد على ما تنقله عملية التصويت. إنّ نشاطات الحملة الانتخابية أمر مهم للأحزاب والمرشحين بشكل عام، وهو أكثر حساسية وإدراكا للاهتمامات السياسية للمشاركين.

تعد الحملة الانتخابية ذروة الاتصال السياسي، حيث تجعل من " السياسي" ومن المنافسة على كسب أصوات الناخبين، محور النقاش في مختلف الفضاءات العمومية والإعلامية على وجه التحديد. وبما أنّ أي فرد مرشح، بصفة شخصية مستقلة أو باسم تنظيم سياسي معين، لا يمكنه أن يبلّغ برنامجه ويقوم بحملة انتخابية واسعة لوحده، على اعتبار أهمية الاتصال المباشر أو الشخصي في استمالة الناخبين، فإنّ المرشح يسعى لتجنيد أو تحفيز من يساعده في بلوغ هذا الهدف. فالمرشح محاط بمجموعة من الأفراد من مقربيه، الذين تربطه معهم علاقة قرابة وانتماء سياسي أو اجتماعي أو تربطه بهم مجرد علاقة المصلحة المتبادلة. و هؤلاء يساعدون المرشح في القيام بحملته الانتخابية، ويعملون كذلك على تجنيد معارفهم، ومن يستطيعون تحفيزهم، على المساهمة في حملة المرشح الانتخابية، سواء لاقتناعهم ببرنامجه وأفضلية اختياره من بين المرشحين، أو لربطهم القيام بالترويج له بأداء مصلحة معينة أحيانا. والأحزاب التي تقدم مرشحيها تعمل مثل ذلك، فتقوم بتجنيد قواعدها ومناضليها، للمساهمة في الحملة الانتخابية لصالحهم.

وتظهر النتائج المتحصل عليها، حول السؤال المتعلق بالمساهمة في حملة انتخابية، من قبل المناضلين لصالح حزب أو مرشح معين، أنّ نسبة 15% من مجموع المبحوثين فقط، هم الذين كانت لهم مساهمة في هذا النوع من النشاط، في حين يبقى 85% من المجموع العام للعينة، بعيدين عن ممارسته. ويمكن تفسير هذه النسبة الضعيفة، للأفراد الذين ساهموا في حملات انتخابية، بما يتطلبه هذا النشاط من اقتناع كبير ببرنامج المرشح أو الحزب للترويج له، أو أهمية الرهان والمصلحة المتعلقة بفوزها، وكذا مقدار المجهودات التي يتطلبها، بدءا بالظهور أمام العامة، والاتصال المباشر بأناس ليسوا في غالب الأحيان ممن يعرفونهم أو يتعاملون معهم.

جدول رقم 06 : مساهمة المبحوثين في حملات انتخابية

المساهمة في حملة انتخابية			طبيعة النشاط المساهم به		
الإجابات	التكرار	النسبة	مساهمة بالمال	وضع الملصقات	محاولة إقناع الغير بالتصويت لصالح مرشحك
نعم	18	%15	4	5	9
لا	102	%85			
المجموع	120	%100			

وكما يبيّن لنا الجدول أعلاه، فإنّ أغلب من ساهموا في حملة انتخابية، قد قاموا بمحاولة إقناع الغير بالتصويت لصالح حزبهم أو مرشحهم المفضل، وهم 09 مبحوثين. وهو نشاط لا يتطلب بذل الجهد و الجرأة اللتين يتطلبهما النشاطان الآخران، اللذان اقترحنا هما على المبحوثين. ولم يزد عدد الذين ساهموا بالمال

عن 04 أفراد، والذين قاموا بوضع ملصقات عن 05 أفراد من مجموع المبحوثين الممارسين لهذا النوع من النشاط.

وفي الغالب، فإنّ من قاموا بمحاولة إقناع الغير بالتصويت لصالح من يقومون لهم بالحملة الانتخابية، قاموا بذلك في إطار الجماعات المرجعية، أي في إطار محيط المعارف القريبة للمساهمة في الحملة الانتخابية (الأسرة، زملاء الدراسة والعمل، الأصدقاء...). وعلى العموم، فإن من يقومون بكل هذا العمل هم من المنخرطين في الأحزاب المرشحة أو الذين تربطهم علاقات قوية ومباشرة بالمرشحين. وقد يتم ذلك بمقابل مالي، إذ يلجأ المرشحون لتكليف أفراد أو منظمات بتعليق ملصقاتهم الإشهارية.

2- الاندماج في التنظيمات شبه السياسية:

إنّه من خلال التنظيمات يستطيع المواطن أن يدرك الحياة السياسية، ويكتسب معرفة أفضل بها. ويسمي الدكتور عبد الهادي الجوهري هذه التنظيمات، من جمعيات ونقابات بـ" التنظيمات شبه السياسية،(الجوهري، 1979، ص94) نظرا لكونها تقوم بعمل جبار في مجال التنشئة السياسية. فهذه المجموعات والتنظيمات المختلفة، تساهم في تشكيل الرأي العام وتشرك المواطنين في القرار السياسي، ولهذا الاعتبار المزدوج، فهي تسهل بل و تمكن أحيانا من المشاركة السياسية(meynaud ;p27) وتعد هذه التنظيمات جزءا من المجتمع المدني، حيث يرى برتران بادي Bertrand Badie، أنّه عندما يتمأسس المجتمع المدني يعمل على تأطير المشاركة السياسية ككل. ويشير مفهوم المجتمع المدني إلى "مجموعة من الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية، تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات و الممارسات بين القوى و التكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة دينامية و مستمرة، من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ باستقلالية عن الدولة".(توفيق،1992،ص294)

ويؤكد أيمن إبراهيم الدسوقي، في دراسته عن المجتمع المدني في الجزائر، أنّ إحدى أهم سماته هي حيويته، على الرغم من مناخ الأزمة الذي يطوقه من كل جانب، سواء أقيست هذه الحيوية بتعدد تنظيماته أو بكثافة أنشطته أو انخراط أعضائه في مشكلات المجتمع و قضاياه)(الدسوقي،2000،ص63) وعلى الرغم من تزايد نمو هذه التنظيمات في الجزائر، منذ فتح المجال أمام إنشاء التنظيمات والجمعيات غير السياسية الوطنية والمحلية، فإننا نلاحظ أنّ الانخراط فيها ضئيل لدى مبحوثينا، وذلك أنه لم تتعد نسبة المنخرطين 20% من مجموع أفراد العينة. ومن بين هؤلاء نجد الأغلبية منخرطين في جمعيات ذات طابع ثقافي اجتماعي: 10 أفراد، و جمعيات ذات طابع رياضي: 08 أفراد، في حين نجد نسبة من هم منخرطون في جمعيات ذات طابع سياسي لا يتعدى 04 مبحوثين، و نسبة 80% من مجموع المبحوثين، ليسوا أعضاء في أي من هذه التنظيمات و الجدول التالي يبين لنا ذلك:

جدول رقم 07: انخراط المبحوثين في التنظيمات الشبه سياسية

الانخراط في التنظيمات الشبه سياسية			طبيعة التنظيم				
الإجابات	التكرار	النسبة	ذات طابع سياسي	ذات طابع ديني	ذات طابع رياضي	ذات طابع ثقافي اجتماعي	نقابة مهنية
نعم	24	%20	04	02	08	10	/
لا	96	%80					
المجموع	**120**	**%100**					

وتشير هذه النتائج إلى ضعف اندماج المبحوثين في التنظيمات شبه السياسية المختلفة، والذي مردّه إلى ما يشوب عمل هذه التنظيمات من تشوهات، فكثيرا ما أشير إلى ارتباطات مباشرة بين بعض هذه الجمعيات أو النقابات و أحزاب سياسية، وهو ما ينظر إليه الناس بعين الريبة والشك. كما أنّ هناك عاملا آخر، يحد من مشاركة المواطن في الحياة السياسية، عن طريق التنظيمات شبه السياسية، هو غياب الديمقراطية في التسيير الداخلي لهذه التنظيمات(meynaun ; p 28) وتوظيفها لأغراضهم الشخصية، وهو الشيء الملاحظ في الواقع الجزائري، ويكفي ما أصبحنا نراه من مظاهر بادية للعيان من مثل النزاعات و الشقاقات المختلفة، بين أعضاء ومسيري مختلف الجمعيات والتنظيمات.

ثالثا: أنشطة النضال السياسي

1- الانخراط في الأحزاب السياسية:

يرى كل من لونسيلو A.Lancelot وميينود J.Meynaud، أنّ "الأحزاب تعد أداة مثلى للمشاركة السياسية، ولا تستطيع أي ديمقراطية أن تترسخ اليوم، أو تستمر دون وجود مثل هذه التنظيمات المجندة، و المؤطرة للرأي العام، وأي خلل في عمل الأحزاب يؤثر بشكل مباشر على سير النظام(meynau;p28)

وهما بهذه العبارة يوضحان أهمية الأحزاب السياسية بالنسبة للمشاركة. وبالفعل تحتل الأحزاب موقعا متميزا، في بناء العلاقة بين الحكام والمحكومين، في ظل الديمقراطيات التمثيلية. ويتجلى ذلك في الأدوار المنوطة بالأحزاب في هذه الأنظمة. فهي تقوم بوظائف، مثل: تجنيد الإطارات السياسية، والتنشئة السياسية، والاتصال السياسي، تجميع المصالح والتعبير عنها، وإعداد برامج بديلة للحكم والتسيير إلى جانب المهمة الأساسية لوجود الأحزاب، ألا وهي السعي نحو السلطة.

و من خلال النتائج المتحصل عليها من إجابات المبحوثين، نجد أنّ الأحزاب السياسية الجزائرية، لا تستقطب الكثير من المواطنين وذلك ما نلمسه من الشكل البياني التالي:

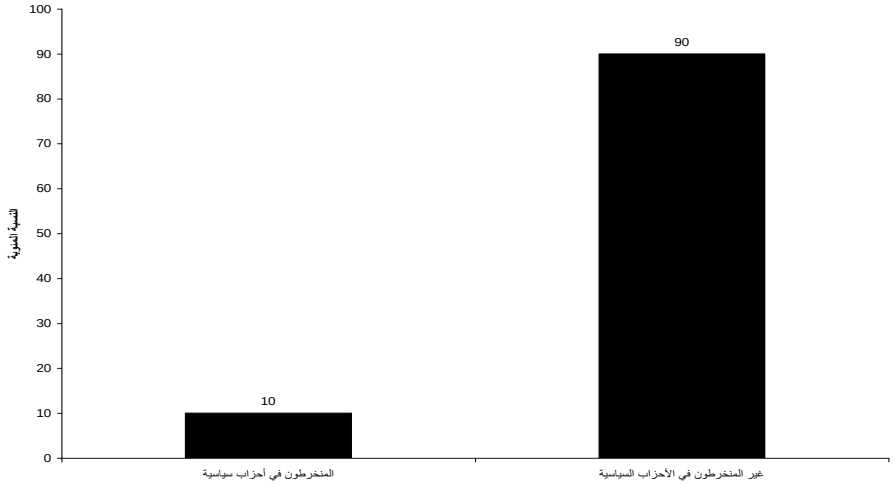

شكل بياني رقم 01: يوضح نسب الانخراط الحزبي لدى المبحوثين

وعلى الرغم من الأحزاب الكثيرة، التي تعج بها الساحة السياسية في الجزائر، إلاّ أنّنا نلاحظ ضآلة نسبة المنخرطين فيها، إذ تصل نسبتهم إلى 10% **من** مجموع المبحوثين، في حين تصل إلى 90% نسبة المبحوثين الذين يصرحون أنّهم غير منخرطين في أحزاب سياسية.

يقدم لنا موريس دوفرجييه Maurice Duverger،(meynaud;p 32-34) ‘تصنيفا بخمس مستويات من اندماج الأفراد في النشاط الحزبي. "**فالناخب**" الذي يصوت في الانتخابات أحيانا لحزب معين، دون أن يعلن ميله إليه، يترتب في أدنى مستويات المشاركة الحزبية. و"**المتعاطف**" الذي يهتم بنشاطات الحزب ويحضر حملاته الإعلامية ويتابع صحافته. أمّا "**المنخرط**" فهو شخص يملك بطاقات عضوية ويدفع اشتراكات مالية دورية ويحضر اجتماعاته العادية. ويأتي بعده "**المناضل**" و هو المنخرط النشط الذي تقع على عاتقه أداء الأعباء الاعتيادية: دعائي نشط، يبث شعارات الحزب ويبيع صحفه، و يضع الملصقات، ويضمن التأطير والحفاظ على النظام في تجمعات الحزب، فهو الرجل الضروري في كل المستويات، بالخصوص عند أوقات الحملات الانتخابية، وأخيرا هناك "**الدائم**"، الذي تعد السياسة بالنسبة إليه حرفة بأتم معنى الكلمة. هكذا فإن دائرة النشاط الحزبي تضيق كلما اتجهنا إلى مركز الدائرة، وانتقلنا إلى مستوى أعمق من الاندماج فيه.

2- الترشح لمناصب قيادية:

يعبر الترشح لمناصب قيادية سواء داخل التنظيمات شبه السياسية والأحزاب، أو في مؤسسات الدولة السياسية عن طموح سياسي كبير، واندماج شديد في الحياة السياسية، مع وجود القواعد التي تخضع لها ديمقراطيتها أو عدم وجودها. وهو بحق ذروة أنشطة المشاركة السياسية من حيث العناصر الثلاثة في تصنيفها (درجة التكرر، مستوى الكلفة، مدى النجاعة)، وكونه قليل التكرر، لأنّ الانتخابات دورية، فهي تجري كل خمس سنوات، بالنسبة لعضوية البرلمان أو المجالس المنتخبة المحلية، وكذلك بالنسبة لرئاسة الجمهورية، وهي بين سنتين وخمس سنوات، لتجديد القيادات المسيّرة للتنظيمات شبه

السياسية والأحزاب. وهو نشاط جد مكلف، بداية بالشروط الواجب توافرها في المترشح، سواء القانونية منها كالسّن، والأهلية وغيرها، أو شروط تبوء مكانة الترشيح للترشح.

فالأحزاب السياسية مثلا، تخضع اختيار قوائم مرشحيها لشروط معينة، مثل: أقدمية النضال في الحزب، والقدرة على التجنيد المرتبط بصورة المرشح لدى العامة، وكذا مراعاة المستوى التعليمي في الكثير من الأحيان. وتتواصل كلفة هذا النشاط مع الحملة الانتخابية التي تتطلب تفرغا تاما وتنقلا مستمرا وبذلا واسعا للمال والجهد. أمّا عن نجاعة الترشح لشغل المناصب، وشغلها الفعلي في مشاركة الفرد السياسية، ومساهمته في صناعة القرار، فهي أكيدة في الأنظمة الديمقراطية، وينتقل بها الفرد من مستوى المحكومين إلى مستوى ممثليهم، أو حتى مستوى الحاكمين وصناع القرار، الشيء الذي يخرج به من نطاق المشاركة ومفهومها كليا.

ونلاحظ من تحليل النتائج المتحصل عليها، أنّ نسبة 10% فقط، هم من سبق لهم الترشح لمناصب قيادية، منهم 08 ترشحوا في مناصب قيادية لجمعيات أو نقابات مهنية، و 03 منهم ترشحوا لمناصب قيادية في حزب سياسي، والذين لم يسبق لهم الترشح لمثل هذه المناصب، وصلت نسبتهم إلى 90% من مجموع العينة، وهو ما يعكس ضعف نسبة المساهمين في هذا النوع من النشاط، و الجدول التالي يبين لنا ذلك:

جدول رقم 08: نسب ترشح المبحوثين لمناصب قيادية

الترشح لمناصب قيادية			طبيعة المناصب التي تم الترشح لها		
الإجابات	التكرار	النسبة	جمعية أو نقابة مهنية	حزب سياسي	مؤسسات و أجهزة حكومية
نعم	12	%10	8	3	1
لا	108	%90			
المجموع	120	%100			

وعلى العموم، فإن هذه الصور التي تعرضنا لها، هي صور المشاركة السياسية الأكثر شيوعا، والتي يتيحها الواقع السياسي الجزائري. وتوجد صور أخرى تميز بعض الأنظمة الديمقراطية، مثل المبادرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى في بعض الدول الأوروبية، مثل سويسرا، حيث يمكن للمواطنين أن يقترحوا نصا قانونيا معينا، ليعرض على مصادقة الهيئة التشريعية لولايتهم، أو يعتمد عن طريق الاستفتاء الشعبي، بشرط أن يجمعوا توقيعات من 05 إلى 10% من الناخبين بالولاية.

الخاتمة:

وأخيرا يمكننا القول، إن جهود التنمية لا تؤتى ثمارها، إلا إذا هي عبرت عن اهتمامات الجماهير و قضاياهم واحتياجاتهم الفعلية. فالجماهير هم هدف التنمية، وهم أدوات تنفيذ برامجها. و من دون مشاركتهم، لا تستطيع الحكومة طرح الفكر التنموي أو محاولة تنفيذه. فالإنسان هو المخطط للتنمية وهو هدفها والمنفذ لبرامجها. ومن هنا، فإنّ إدراك الفرد لاحتياجاته الفعلية، ووعيه بقضايا مجتمعه، ورغبته في تغيير الظروف المعيقة للتنمية، يدفعه إلى الإيمان بجدوى التنمية وبذل الجهود لإنجاح مخططاتها وأهدافها، كما أنّ متابعة الجماهير للقرارات والمشروعات الحكومية، و تكوين رأي عام بخصوصها، يسعى لكشف أوجه القصور فيها، سوف يساهم في تعديل السياسات، و يضمن تحقيق الفائدة القصوى لها على ضوء الإمكانات المتاحة.

وعلى هذا الأساس، فإنّ التنمية تفرز عوامل متعددة، منها ما يعزز المشاركة السياسية و يؤثر في أنماطها، و منها ما يعرقلها و يحد من نطاقها، و ذلك ما يسمح لنا بوضع الملاحظات الآتية:

- إنّ مستويات المشاركة السياسية، تختلف داخل المجتمع، حسب الوضع و النمو الاقتصادي و الاجتماعي، فتكون نسبة المشاركة أعلى في المجتمعات ذات المستوى التعليمي و الدخل العالي، حيث أنّ التنمية تتيح فرص أكثر للتعليم و العمل، و بالتالي تصبح نسبة المشاركة أكبر في المجتمع.
- إنّ عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تحدث توترا بين جماعات المصالح الموجودة داخل المجتمع، و نشأة جماعات جديدة تهدد الجماعات القائمة، نتيجة لذلك يتضاعف الصراع بين الطبقات و الجماعات و يؤدي اشتداده إلى تحول هذه الجماعة إلى جماعات سياسية إثر زيادة الوعي الجماعي.
- إنّ هناك علاقة إيجابية بين التنمية و كثافة نشاط الروابط التي تتصل بالمشاركة السياسية، فتعمل التنمية على زيادة العلاقات الوظيفية بين مختلف فئات المجتمع. و بعبارة أخرى فإنّ النمو المعقد للاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفة المنظمات و الجمعيات و انضمام أعداد كبيرة من الأفراد إليها مثل رجال الأعمال و اتحادات و نقابات العمال و الرابطات و الجماعات الثقافية و الدينية.
- يترتب على عمليات التنمية توسعا ملحوظا في الوظائف الحكومية التي تتأثر أنشطتها بالقيم السياسية و الأيديولوجية السائدة في المجتمع و تتأثر كذلك بمستوى التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

- طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**، دار غريب للنشر، القاهرة ، 1990.
- عبد الهادي الجوهري، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، ط8، المكتبة الجامعية، القاهرة، 2001.
- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، شركة رينعان للنشر و التوزيع، الكويت، 1987.
- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، الطبعة 2، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

- إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم- عطاءات- معوقات- أساليب**، الطبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2006.

- عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1983.

- سامية محمد فهمي، **مدخل في التنمية الاجتماعية**، المطبعة المصرية، القاهرة ، 1986.

- كمال التابعي، **علم اجتماع التنمية**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2013.

- مولود زايد الطبيب، **دورالتنشئة السياسية في تنمية المجتمع**، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، 2001.

- إسماعيل علي سعد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1988.

- بسيوني إبراهيم حمادة، **استخدام وسائل الإعلام و المشاركة السياسية**، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1995.

- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1998.

- عبد الهادي الجوهري، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، أسيوط، مكتبة الطليعة، 1979.

- حسن توفيق،"**بناء المجتمع المدني:المؤشرات الكمية و الكيفية**"، في: سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

- أيمن إبراهيم الدسوقي، "**المجتمع المدني في الجزائر: الحجرة-الحصار-الفتنة**"،المستقبل العربي، السنة 23، العدد 259 (سبتمبر2000).

- Nonna Mayer et Pascal Perrineau, Les Comportements politiques, Paris, Armand colin, 1992.